

الحدث

تواصلت السعودية والإمارات تصعيد «الحرب» على قطر، مهددين بتوسيع دائرة الحصار الاقتصادي على الدوحة ما لم تستجب الأخيرة لمطالبهما. تصعيد يخفض منسوب التفاؤل بإمكانية إحياء الوساطة الكويتية، التي تحاول تركيا تحريكها بسلسلة خطوات تأخذ شكل دعم متعدد الأوجه لحليفها. أكثر من كونها مساعي إقليمية لحلحلة الأزمة

أنقرة تزخم دعمها للدوحة... وأبو ظبي تفتح ملف «العديد»

مشكلات عديدة مثل داعش، والحرب المستمرة في سوريا، ومكافحة الإرهاب والفقر»، مضيفاً أنه «وسط كل هذا، فإن التوتر الذي يتصاعد في المنطقة لن يؤدي إلا إلى إهدار مواردها وفرصها». وكرر كاليين القول إن «القاعدة العسكرية التركية في قطر، التي أقيمت قبل اندلاع الأزمة، تأسست لضمان أمن المنطقة بأسرها، ولا تشكل أي تهديد عسكري لأي دولة».

على خط مواز، وصل وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، مساء أمس، إلى الدوحة، برفقة وزير الاقتصاد نهاد زيبكجي. وأوضح عقب وصوله، أن «وقوف تركيا مع قطر ليس معناه أننا ضد أحد، أو أننا اخترنا أحد الأطراف»، مشيراً إلى أن «قطر دولة شقيقة، والقطريون إخواننا ونحن هنا تضامناً معهم»، متابِعاً: «(إننا) جئنا هنا لنعلن تضامناً مع قطر، وإيجاد حل للأزمة الواقعة بين قطر ودول خليجية».

سيطر العنصر التركي أمس، على المشهد المتصل بالأزمة الخليجية. إذ دفعت أنقرة بثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي إلى المنطقة، في محاولة تستهدف، كما يقول المسؤولون الأتراك، منع تفاقم الأزمة. محاولة تستبطن تظهير الدعم التركي «اللامحدود» للدوحة، تحسباً لأي تطورات دراماتيكية تتجاوز «الكباش» الحاصل اليوم. وفيما لم تخرج من الكويت أي مبادرة إلى إمكانية تحلل الخلافات خلال الفترة القليلة المقبلة، بعثت واشنطن بمؤشرات تفاؤل لم يتضح، إلى الآن، ما إذا كان ثمة معطيات حقيقية تستند إليها.

أكد إبراهيم كاليين، المتحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن «أولويتنا الرئيسية في إطار جهودنا مع كل من قطر والسعودية والدول الخليجية الأخرى هي حل هذه الأزمة من طريق المفاوضات، لا تصعيدها»، لافتاً إلى أن «علينا اليوم التصدي



مولود جاويش أوغلو، القطريون إخواننا ونحن هنا تضامناً معهم (الناضول)

إذا كانت الولايات المتحدة تعدّ قطر دولة «داعمة للإرهاب»، أجابت: «لن نغرق في التفاصيل... الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. ولنبق تركيزنا على هذا الأمر لكي نتمكن من مواصلة الحرب على الإرهاب».

بدورها، أعلنت الأمم المتحدة دعمها الوساطة التي تقودها الكويت. وأفاد المتحدث باسم المنظمة الدولية، ستيفان دوجاريك، بأن الأمين العام أنطونيو غوتيريش، اتصل هاتفياً بنائب رئيس الحكومة الكويتية، صباح خالد الصباح، و«عبر له عن دعمه الكامل لجهود الكويت لتخفيف حدة التوتر، والدعوة إلى حوار فاعل».

العتيبة: الدول الاربعة تعمل على إعداد قائمة موحدة بمطالبها من الدوحة

مؤكدة «أننا متفائلون، والأسوأ أصبح خلفنا»، متحدثاً عن «تقدم في هذا المجال». ورداً على سؤال عفا

وأثنى جاويش أوغلو على موقف قطر حيال الأزمة، قائلاً إن «كل من تحدثت معهم قالوا إن قطر تعاملت مع الأزمة بحكمة وهدوء، وإنها لن تصعد».

ومن المرتقب أن يتوجه، بعد لقائه أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، ونظيره القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، إلى الكويت، ومنها إلى السعودية «إذا أمكن ذلك» حسب ما كان الوزير التركي نفسه قد صرح به. وفي موازاة المحاولات التركية لتحريك الوساطة الكويتية التي دخلت حالة سبات، أرسلت واشنطن، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية، هينر ناو، مؤشرات إيجابية هي الأخرى،

ناحية ثانية، كانت سياسة الإمارات تجاه جماعة «الإخوان المسلمين» وتفرعاتها بصدد التشكل بعدما أمسكت قطر بخيوط التحالفات في غفلة منها.

«إما نحن أو هم»

قدمت قطر في السنوات الموالية للثورة دعماً اقتصادياً لتونس، جاء في شكل قروض ووديعة وصندوق صداقة وجمعيات تنموية؛ في المقابل، كانت السلطة التونسية داعمة لسياساتها الإقليمية، في سوريا وليبيا ومصر. وإن كانت تبريراتها لتلك الخطوات مبنية على حجج من قبيل «التضامن الثوري».

من جهة أخرى، كوّنت الإمارات حلفاء إقليميين، ومع مرور الوقت اشتدت صراعاتها مع قطر بالوكالة، ولوهلة بدا كما لو أنّ تونس صارت هي الأخرى ساحة لصراع النفوذ الإقليمي. دعمت الإمارات قائد السبسي، وحركته السياسية الوليدة «نداء تونس»، فأرسلت له سيارتين مصفحتين ووجهت إعلامها لخدمته. ولما بلغت تحركات المعارضة، أفر اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، ذروتها بإيقاف أعمال المجلس التأسيسي (التشريعي) والانعصام قبالة وفي مقار الولايات في الجهات الداخلية من البلاد (أزمة صيف

معادلة السبسي صعبة: لا يمكنه التخلي عن ثقل النهضة» ولا عن قطر

توصل الغرماء المحليون إلى تسويات خلطت الأوراق ومهدت الطريق إلى ما اصطلح عليه حينها بـ«سياسة التعايش».

تمخض عن الحوار الوطني الذي رعته منظمات من المجتمع المدني حكومة انتقالية أوكلت إليها مهمة تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية. لم يرق الأمر الإمارات ومحورها، إذ لم يمكح حلفاؤها بالسلطة بعد. ورغم إبقائها على دعمها لـ«نداء تونس»، فإنها لم تتعامل بنفس الحماسة مع الحكومة الانتقالية، حيث استقبلت الإمارات والسعودية رئيس الحكومة المؤقتة، المهدي جمعة، استقبالاً فاتراً، من دون توقيع اتفاقات أو عقد تفاهات وازنة. ومع تصدّر «نداء تونس» نتائج

الانتخابات التشريعية، وصعود قائد السبسي إلى سدة الرئاسة، تشكل تحالف «أمر واقع» بين «النداء» و«النهضة»، ضمن بقاء الأخيرة في الحكم وإن يتمثل رمزي. ومرة أخرى، لم تتحقق آمال أبناء زايد (حكام الإمارات)، وكنيجة لم تتحسن العلاقات الثنائية، حيث لم يتبادل البلدان الزيارات الرسمية، رغم سعي رئيس الجمهورية لكسر الجليد بزيارته الخاطفة لتقديم التعازي بوفاء راشد بن محمد بن راشد آل مكتوم. ورغم حديث الرئاسة عن زيارة مرتقبة، فإنها لم تحصل منذ إعلان الأمر في كانون الثاني/ جانفي 2016.

توافق على الصمت

المعادلة بالنسبة إلى الباجي قائد السبسي صعبة. الرجل يُعرف بتبنيه لسياسة عدم الانخراط في المحاور الإقليمية، وهو وإن كان غريباً للإسلاميين، لا يمكنه تحمّل التخلي عن ثقل «النهضة» البرلماني التي تصدر قائمة المستثمرين العرب. كل ما في وسع الرئيس القيام به هو تقديم تطمينات حول قدرته على احتواء الإسلاميين وتحييدهم قدر الإمكان عن لعب أدوار إقليمية لمصلحة خصوم المحور الإماراتي، أو تقديم تنازلات بسيطة إن اقتضى

«أزمة الخليج» مستقرة تونسياً... حتى الساعة

تونس - الأخبار

من زمن توافق المحاور الخليجية وتباينت توجهاتها وتكاثرت مشاريعها؛ حينذاك، في مستهل «الربيع العربي»، توافقت قطر والإمارات على إطاحة الزعيم الليبي معمر القذافي، كجزء من «تحالف دولي» أوسع وقتها، كان قائد السبسي رئيساً مؤقتاً للوزراء في تونس، ورغم افتقاده لأي شرعية حكم، لم تحتج «حركة النهضة» على ما كان معلوماً لها، إدخال السلاح عبر الموانئ التونسية لفتح جبهة قتال في غرب ليبيا.

لم يدم التوافق الخليجي المصلحي طويلاً؛ فبمجرد انعقاد انتخابات في تونس، وتنخى الباجي من المشهد، اختارت حكومة «الترويكا» بزعامة «النهضة» الانحياز إلى صف قطر. لم يكن اختيارها اعتباطياً، حيث تربط الحركة علاقات وثيقة مع زعامة قطر منذ فترة محنتها زمن بن علي. من

تصف «تونس الرسمية» على الحياد حيال ما يحصل في الخليج، وتلتزم الأحزاب الفاعلة بالموقف ذاته، لكن تتخف تحت سطح دعوة أطراف الأزمة إلى الحوار والنقاش الهادئة مواقف حزبية منحازة تنقسم أساساً إلى محورين. أحدهما تقوده «حركة النهضة» والآخر يقوده رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي